هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CL 2022/59-FICS
أيلول/سبتمبر 2022

إلى: جهات الاتصال للدستور الغذائي
المنظمات الدولية المهتمة

من قبل: أمانة برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التابع لهيئة الدستور الغذائي

الموضوع: **طلب تعليقات على اقتراح عمل جديد لوضع مبادئ وخطوط توجيهية بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية**

الموعد النهائي: **14 أكتوبر/تشرين الأول 2022**

توجيه التعليقات:

إلى:
جهة الاتصال الأسترالية للدستور الغذائي
البريد الإلكتروني:
codex.contact@agriculturegov.au

مع إرسال نسخة إلى:
أمانة الدستور الغذائي
هيئة الدستور الغذائي
برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التابع لهيئة الدستور الغذائي ومنظمة الصحة العالمية
منظمة الأغذية والزراعة
البريد الإلكتروني: codex@fao.org

1- نظرت لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات (اللجنة) خلال دورتها الخامسة والعشرين في الوثيقة CRD06 التي أعدتها أستراليا والتي تتناول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأطر التنظيمية. ويهدف هذا الاقتراح إلى النظر في ضرورة صدور توجيهات عن هيئة الدستور الغذائي بشأن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلةٍ بديلة للتحقق، ضمن الأطر التنظيمية الحديثة. ولوحظ أن هذه المسألة أصبحت مهمة أكثر من أي وقت مضى خلال جائحة كوفيد-19 التي غيرت المشهد التجاري وسرّعت وتيرة وضع واستخدام تدابير بديلة للتحقق، وزيادة اعتماد التكنولوجيات الجديدة.

2- وقد وافقت الدورة الخامسة والعشرون للجنة[1] على إنشاء مجموعة عمل إلكترونية تترأسها أستراليا بالاشتراك مع كل من سنغافورة وكندا، لإعداد وثيقة مناقشة حول "استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية" مع إمكانية وضع وثيقة مشروع جديدة أيضًا بالاستناد إلى المساهمات الواردة من الدورة الخامسة والعشرين للجنة.

[1] الفقرتان 107 إلى 109 والفقرة 114، البند (4) من الوثيقة REP21/FICS

3- وبغية المساعدة في صياغة وثيقة المناقشة، سعى رؤساء مجموعة العمل الإلكترونية إلى التماس مساهمات من أعضائها بشأن نطاق العمل الجديد الممكن، مستعينين بسلسلة من أسئلة هادفة ترمي إلى جمع معلومات بشأن تجارب الأعضاء وأهدافهم وأولوياتهم في ما خص التدقيق والتحقق عن بعد، مع جولتين من المشاورات بشأن وثيقة المناقشة، وجولة واحدة من المشاورات بشأن وثيقة المشروع.

4- وعلاوة على ذلك، استضافت أستراليا في 21 يونيو/حزيران 2022 دورةً مواضيعية في إطار لجنة الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ركزت على استخدام التدقيق والتحقق عن بعد (بالوسائل الافتراضية) في الأطر التنظيمية. وقامت رئيسة اللجنة، السيدة Nicola Hinder (الحائزة على ميدالية الخدمة العامة الأسترالية) بعرض آخر المستجدات عن عمل مجموعة العمل الإلكترونية وأيضًا بتيسير اجتماعين للخبراء ركزا على منافع عمليات التدقيق عن بعد وتحدياتها وفرصها. وأعرب المشاركون في الجلسة المواضيعية عن تأييدهم القوي لصياغة التوجيهات في إطار اللجنة. ويمكن الاطلاع على تسجيلات الجلسة المواضيعية على الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: https://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/thematic_session_21jun22_e.htm.

5- وفي 28 يونيو/حزيران 2022 وزّعت رئيسة اللجنة رسالةً على الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي تعرض عمليةً معجلة لتقديم اقتراح العمل الجديد بشأن المراجعات عن بعد، بما يتسق مع إجراءات الدستور الغذائي. وأوردت الرسالة أن وثيقة المناقشة ووثيقة المشروع لاقتراح العمل الجديد ستُوزعان أولاً على جميع الأعضاء والمراقبين في هيئة الدستور الغذائي بواسطة تعميم التماسًا لتعليقاتهم. أما وثيقة المشروع، التي ستعدّل بحسب الاقتضاء، فستخضع من ثم إلى استعراض نقدي من قبل الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (نوفمبر/تشرين الثاني 2022) بهدف الموافقة على العمل الجديد من قبل الدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي (نوفمبر/تشرين الثاني 2022).

6- وتُرفع نتائج مجموعة العمل الإلكترونية إلى الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي لكي ينظروا فيها، وهي تتمثل في وثيقة المناقشة في **الملحق ألف** ووثيقة المشروع في **الملحق باء**.

طلب إبداء تعليقات

7- إنّ الأعضاء والمراقبين في هيئة الدستور الغذائي مدعوون للنظر **في المرفق ألف** (وثيقة المناقشة) **والمرفق باء** (اقتراح العمل الجديد) وإبداء تعليقاتهم على ما يلي:

- ما إذا كان ينبغي للدستور الغذائي القيام بعمل جديد لوضع مبادئ وخطوط توجيهية بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية.
- والتعليق على وثيقة المشروع (المرفق باء) تماشيًا مع الدليل الإجرائي للدستور الغذائي، في الصفحتين 31 و43 (معايير تحديد أولويات العمل).

8- ترسل التعليقات إلى عناوين البريد الإلكتروني المشار إليها أعلاه بحلول **14 أكتوبر/تشرين الأول 2022**.

المرفق ألف

وثيقة مناقشة حول التوجيهات بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية

(من إعداد مجموعة عمل إلكترونية تترأسها أستراليا، بالاشتراك مع كلّ من سنغافورة وكندا)

1- مقدمة

نوقشت مسألة استخدام أدوات بديلة لأنشطة التقييم في مجال التجارة الدولية وداخل النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات (اللجنة) (اجتماع افتراضي، 31 مايو/أيار – 8 يونيو/حزيران، 2021). وقدّم وفد أستراليا وثيقة قاعة المؤتمر رقم 6 (CRD 06) التي وصفت اعتماد التكنولوجيات البديلة لدعم إجراء عمليات التدقيق والتفتيش خلال جائحة كوفيد-19 للسماح للسلطات المختصة بإجراء أنشطة تقييم السلامة الغذائية ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية. وتبيّن كذلك أن البلدان المستوردة قد بدأت تدريجيًا باستخدام التكنولوجيا لإجراء عمليات مراجعة وتفتيش لمرافق الأغذية في البلدان المصدّرة، بسبب القيود الدولية المفروضة على السفر جراء جائحة كوفيد-19.

ونظرًا إلى هذا الاعتماد السريع، رأت أستراليا أن ثمّة حاجة إلى أن ينظر الدستور الغذائي في وضع توجيهات تطبقها السلطات المختصة في الحالات التي اتُفق فيها على أن استخدام التكنولوجيا كفيل بدعم استخدام أدوات تقييم بديلة (مثل التدقيق أو التفتيش عن بعد). ومن شأن التوجيهات أن تعزز تطبيق/استخدام الأدوات البديلة على نحو متسق في أنشطة التقييم، التي تحمي صحة المستهلكين وتشجع في الوقت نفسه الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية.

وخلال مناقشة وثيقة قاعة المؤتمر رقم 6، اعتبر الأعضاء أن الاتساق في تطبيق التقييمات البديلة قد ينطوي على مشكلة، مشيرين بصفة خاصة إلى التدقيق والتحقق عن بعد. وقد تكون هناك ثغرات في نصوص الدستور الغذائي الحالية، وإذا ما عولجت فقد يساعد ذلك الأعضاء في استخدامهم لأدوات التقييم والضمان هذه. ونظرًا إلى اعتماد طرق التدقيق والتحقق عن بعد من جانب العديد من البلدان المستوردة، وتطبيقها على البلدان المصدرة، في الوقت الراهن، اتُفق على أن هذا العمل يأتي في وقت مناسب وأنه عاجل لتنفيذ ولاية الدستور الغذائي.

ووافقت اللجنة على إنشاء مجموعة عمل إلكترونية برئاسة أستراليا بالاشتراك مع كل من سنغافورة وكندا. وكُلّفت مجموعة العمل الإلكترونية هذه بوضع وثيقة مناقشة بشأن "استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية" مع احتمال وضع اقتراح بعمل جديد أيضًا بالاستناد إلى مساهمات من الدورة الخامسة والعشرين للجنة كي تنظر فيها الدورة السادسة والعشرون للجنة.

وبغية المساعدة في صياغة وثيقة المناقشة، التمس رؤساء مجموعة العمل الإلكترونية مساهمات من الأعضاء بشأن نطاق العمل الجديد المحتمل، مستعينين بسلسلة من الأسئلة الهادفة التي ترمي إلى جمع معلومات بشأن تجارب الأعضاء وأهدافهم وأولوياتهم في ما يتصل بالتدقيق والتحقق عن بعد. وترد مجموعة الأسئلة التي طرحت على الأعضاء في **المرفق واحد**.

وقد وردت ردود على تلك الأسئلة من 14 عضوًا في مجموعة العمل الإلكترونية.[1]

أما الدروس المستفادة والتجارب الرئيسية التي ذكرها الأعضاء في ردودهم فقد أُدمجت ولُخّصت في وثيقة المناقشة أدناه.

[1] الاتحاد الأوروبي، وإسبانيا، وأوروغواي، وبيرو، وجمهورية كوريا، والصين، وماليزيا، والمكسيك، والمغرب، والمملكة المتحدة، وكندا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

2– معلومات أساسية

أفضت جائحة كوفيد-19 إلى تغيير المشهد التجاري لتسبّبها بإغلاق الحدود بين الدول وضمن الدولة الواحدة. وفي بعض البلدان برزت حاجة إلى التعجيل في وضع أدوات بديلة واعتمادها من أجل تقييم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية. وشكل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال عاملاً حاسمًا في تطبيق هذه الأدوات، وقد بدأت السلطات المختصة في اختبار مجموعة من التكنولوجيات كي تستعين بها في إجراء تقييمات للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية.

وستكون الأدوات البديلة هذه مهمة بالقدر نفسه للجهات التنظيمية ولمشغلي الأعمال الجارية الغذائية في عالم ما بعد جائحة كوفيد-19؛ كما أن وتيرة حصول هذه التطورات تحتّم التعاون بين أعضاء الدستور الغذائي لضمان الاتساق في الفهم وفي النُهج. ويجب تطبيق تحليل المخاطر عند النظر في كيفية تنظيم سلامة الأغذية واستخدام الممارسات البديلة أو التقليدية مع توجيه الموارد لتناول الجوانب الأكثر عرضة للمخاطر بما، يتيح تخصيصًا كفوءًا للموارد مع الحد من التأثيرات على التجارة.

التحليل والدروس المكتسبة من التجارب المشتركة

بيّنت مناقشات الدورة الخامسة والعشرين للجنة والردود على أسئلة الدراسة الاستقصائية التي عُمّمت على أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية، وجود طائفة واسعة من الخبرات لدى البلدان في ما خص استخدام الأدوات البديلة، مثل التدقيق والتحقق عن بعد، فضلاً عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومع أن عددًا من البلدان كانت له خبرة أصلاً في استخدام أدوات بديلة لأنشطة التقييم والتحقق قبل تفشي جائحة كوفيد-19، فمن الواضح أن الجائحة حفزت معظم البلدان على التحرك في هذا الاتجاه. ومن أصل 14 عضوًا من أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية الذين أجابوا على أسئلة الدراسة الاستقصائية، ذكر 9 منهم (أي ما نسبته 64 في المائة) أنهم لم يستخدموا أدوات بديلة في هذا السياق قبل تفشي الجائحة. ومع ذلك، بدأ جميع المجيبين باستخدام أدوات بديلة في هذا السياق، أو طلب منهم استخدامها، من قبيل الاستجابة للقيود على التنقل التي فُرضت جرّاء كوفيد-19.

وأوضح أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية أن استخدام الأدوات البديلة يرتبط بعدد من المنافع، ولكن أيضًا بالعديد من التحديات.

وتتضمن فوائد استخدام التدقيق عن بعد: خفض تكاليف السفر والوقت المخصص له، والحد من تأثير القيود المفروضة على التنقل بسبب كوفيد-19، وتسهيل تبادل التقييمات والوثائق بين أصحاب المصلحة، وتمكين عدد أكبر من الأطراف من المشاركة، والقدرة على القيام بتسجيلات لعمليات التدقيق بما يمكّن من إعادة مشاهدتها، والقدرة على تقسيم عمليات التدقيق إلى عدة جلسات بدلاً من تكريس أيام كاملة لها، وتعزيز خصوصية المراجعين أثناء المناقشات، وخفض مخاطر التعرض للإصابة بكوفيد-19 وفوائد بيئية كخفض معدل استخدام الورق.

أما التحديات التي تم تحديدها في استخدام التدقيق والتحقق عن بعد فتشمل: مشاكل الشبكة/الاتصال بالإنترنت، والتطابق بين منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المختلفة، والمناطق الزمنية، والحواجز اللغوية، والهدر الإضافي للوقت عند استخدام الترجمة المتعاقبة بدلا من الترجمة الفورية، والتشويش في الاتصالات مثل الضوضاء الخلفية الصاخبة أو الرياح، وسياسات أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ووجوب القيام بمزيد من التحضيرات في ما يتعلق بتقديم الوثائق، وافتقار بعض البلدان إلى إطار تنظيمي محدد/المرونة في إطارها الخاص بالعمل التنظيمي، ونقص التدريب المحدد بشأن عمليات التدقيق عن بعد، وعدم القدرة على استخدام جميع الحواس، مثل الشمّ للكشف عن الآفات أو الحدس لقراءة لغة الجسد، ومحدودية المعلومات مقارنة بعمليات التفتيش/التدقيق المادية، أي عدم القدرة على الوصول إلى مستوى التفاصيل/المواضع نفسها، إذ قد يكون المراجعون معتمدين فقط على ما يريهم إياه الشخص الممسك بالكاميرا.

وتبيّن من خلال الردود على الأسئلة أيضًا أن أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية لا يعتقدون أنه ينبغي لاستخدام التدقيق والتحقق عن بعد أن يحل محل الإجراءات التقليدية، وإنما يجب النظر فيه كأداة تكميلية في ممارسات التحقق. كما أوضحت بعض الردود الحاجة إلى التمييز بين استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في النظام الوطني للرقابة على الأغذية للبلد المعيّن مقابل استخدام تقييمات بلد ثالث للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية التابعة لأحد الشركاء التجاريين.

النطاق

نظرت مناقشات الدورة الخامسة والعشرين للجنة في استخدام أدوات تقييم بديلة ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وعبر الحدود لأجل التحقق من الضمانات المتعلقة بالأغذية المتجر بها بين البلدان. ومع أن أدوات دعم التدقيق عن بعد قد تكون متشابهة في الحالتين، ثمة اعتبارات أخرى ضرورية حين تطبق تلك الأدوات على التجارة عبر الحدود الوطنية.

وتم الاعتبار بأنه على نطاق وثيقة المناقشة واقتراح العمل الجديد الإقرار بعدم اعتبار المراجعات عن بعد بديلاً عن الإجراءات التقليدية وإنما اعتبارها أداةً إضافية في ممارسات التحقق، وفقًا للظروف المعينة.

وفي ضوء هذا التعقيب الصادر عن مجموعة العمل الإلكترونية، ينبغي لنطاق العمل الجديد أن يشمل استخدام التدقيق والتحقق عن بعد ضمن الأطر التنظيمية للتقييمات المحلية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية ولتقييمات النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لبلد ثالث (أي في حالة التجارة العابرة للحدود) على حد سواء. ولكن قد تكون هناك حاجة إلى التمييز بين الحالتين نظرًا إلى وجود خصائص فريدة في كل منهما.

الاعتبارات

تُسلّم وثيقة المناقشة هذه بأهمية التدقيق والتحقق عن بعد في دعم الأطر التنظيمية، مع اعترافها أيضًا بالفوائد والعوائق التي تحول دون اعتمادهما. وبالنظر إلى تزايد استخدام أدوات التقييم البديلة، من المهم وجود مبادئ وتوجيهات متفق عليها لتطبيق تلك الأدوات.

ولدى الاضطلاع بهذا العمل واعترافًا بأن لمختلف البلدان احتياجات وقدرات متفاوتة، تشمل بعض الاعتبارات المرتبطة باستخدام التدقيق والتحقق عن بعد، والتي يمكن تناولها، ما يلي:

- الحاجة إلى الاتفاق على مبادئ لاستخدام أدوات التقييم البديلة/الإضافية من أجل توفير ضمانات للبلدان المستوردة، وضمان قابلية التنبؤ للبلدان المصدّرة، وتيسير التجارة الدولية في الأغذية، بما في ذلك أن الاتفاق على أنّ وتيرة استخدام هذا النوع من التدقيق أو التفتيش ينبغي ألا تتخطى الحد الذي يستوجبه توفير الضمانات ذات الصلة.
- مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وإمكانية الاتصال بالإنترنت المتاحة لمشغلي الأعمال التجارية الغذائية.
- الحاجة إلى مراعاة الشواغل المتعلقة بالملكية الفكرية والشواغل المتعلقة بخصوصية الموظفين أو المتطلبات القانونية المتعلقة بتحديد هوية الأفراد. فقد تؤدي هذه الاعتبارات إلى تبادل محدود للبيانات بين بلدين خلال عمليات مراجعة النظم الوطنية للرقابة على الأغذية من قبل جهات أجنبية، ما يحد بالتالي من النطاق العام.
- مسائل التواصل والترجمة الشفهية/الترجمة التحريرية، لا سيما في الحالات التي تستخدم فيها لغات مختلفة.
- ضمان الفهم الكافي لدى جميع المراجعين لسياق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لدى البلدان المصدّرة.
- الحاجة إلى نطاق متفق عليه أو تفسير للمواصفات، وخاصة في ما يتعلق بكيفية تحقيق نتيجة مطلوبة ما.
- إقامة التوازن بين قيام البلدان المصدرة بتقديم عرض كاف عن الضوابط في نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية، وقيام البلدان المستوردة من ثم باستعراض مجموعة من السجلات الوطنية والتأسيسية مشفوعة بإجراءات للتدقيق قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، عند الحاجة (الصور الفوتوغرافية أو التسجيلات الصوتية أو البثّ المباشر عبر الإنترنت).
- ضمان أن تكون الممارسات والاعتبارات الخاصة بمشغلي الأعمال التجارية الغذائية والسلطات المختصة متكيفةً مع التكنولوجيا وتطوّرها على مرّ الوقت.
- الحاجة إلى خطة ونطاق للمراجعة متفق عليهما بين الأطراف، بما في ذلك الأطر الزمنية والمتطلبات والاعتبارات اللوجستية.

غير أن بعض هذه الاعتبارات لا يتعلق حصرًا بوسائل التقييم البديلة، وتتوفر لدى الدستور الغذائي أصلاً بعض التوجيهات والمبادئ التي تغطي بعضًا من تلك الجوانب بصورة جزئية.

وقد كان أعضاء لجنة العمل الإلكترونية داعمين إجمالاً لتلك الاعتبارات. وقد شددوا على أن تلك الاعتبارات تلبّي غايةً هامة تتمثل في إجراء أنشطة التدقيق والتحقق عن بعد بطريقة شفافة ومتسقة، من دون أن تفرض قيودًا لا طائل منها على التجارة. ومن شأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد تيسير التجارة وربما الإسهام في خفض تكاليف الامتثال بالنسبة إلى القطاع والحكومة.

وأكّد الأعضاء من جديد أيضًا على أن عددًا من المبادئ والاعتبارات ينطبق على عمليات التدقيق المادية وتلك المنفذة عن بعد، على حد سواء، لا سيما وأن على المراجعين أن يكونوا على بينة من سياق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية في البلد المصدّر ومن الصعوبات التي تطرأ جراء الحواجز اللغوية.

3– نطاق التقييم الأولي لنصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات

تضمّن نطاق التقييم الأولي لنصوص اللجنة جميع المبادئ والخطوط التوجيهية التي كانت قد وضعتها اللجنة، بالتماشي مع ولاية مجموعة العمل الإلكترونية. وتضمنت النصوص الحالية للجنة التي استعرضها الرؤساء المشاركون لمجموعة العمل الإلكترونية، الوثائق التالية:

مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة (CXG 20-1995)؛

الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة بما في ذلك الملحق: المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بإجراء البلد المستورد لتقييم نظم التفتيش والمصادقة الرسمية الأجنبية (CXG 26-1997)

المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية (CXG 82-2013).

خطوط توجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستورِدة والمصدِرة لدعم التجارة بالأغذية (CXG 89-2016)

المبادئ والخطوط التوجيهية لرصد أداء النظم الوطنية للرقابة على الأغذية (CXG 91-2017)

الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية (CXG 47-2003)

وقد بينت التعليقات التي جرى التماسها من خلال مسودة وثيقة المناقشة الأولى أن الرؤساء المشاركون قد حددوا معظم نصوص اللجنة المنطبقة، والتي ينبغي إدراجها لاستعراضها من قبل مجموعة العمل الإلكترونية، مع الإدراج الإضافي للخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية (CXG 47-2003). وأحاط الرؤساء المشاركون علمًا بطلب إدراج الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم تفتيش الأغذية والمصادقة عليها (CXG 53-2003). وفي هذه المرحلة، اعتُبر أنه من غير المناسب إدراج الوثيقة CXG 53-2003 في تحليل النصوص نظرًا إلى وجود عمل راهن في سياق اللجنة سيؤدي إلى استعراض هذه التوجيهات. ويقر الرؤساء المشاركون بالتوصية التي تدعو إلى إدراج الصيغة المنقحة للوثيقة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بعنوان "إرشادات بشأن كوفيد–19 لمنع تفشي كوفيد–19 ضمن الأعمال التجارية الغذائية" (إرشادات محدثة). ولكن مع الملاحظة أن نطاق التقييم يتمثل في نصوص الدستور الغذائي، يُعتبر أنه من غير الملائم إدراج استعراض هذه التوجيهات، لأنها قد صيغت خارج نطاق الدستور الغذائي. كما أن الرؤساء المشاركون لا يعتبرون أن التوجيهات بشأن الاستخدام اللاورقي للشهادات الإلكترونية المعتمدة حديثًا (الخطوط التوجيهية لتصميم وإنتاج وإصدار واستخدام الشهادات الرسميّة العامّة) (CXG 38-2001) تقع ضمن نطاق هذا العمل أو تتصل به.

4- التحليل الأولي للنصوص الحالية للجنة

قد تتطلب النصوص القائمة تعديلات طفيفة حيث قد يؤدي الذكر المحدد لتطبيق التدقيق والتحقق عن بعد إلى توضيح سريان هذه التوجيهات أو المبادئ على تلك الحالات، مثلاً حيث يستخدم مصطلح "في الموقع" في سياق عمليات التدقيق.

ومن أجل تناول استخدام الأدوات البديلة للتقييم ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية والتجارة العابرة للحدود، ترى مجموعة العمل الإلكترونية أن صياغة توجيهات محددة ستكمّل نصوص الدستور الغذائي القائمة. ومن شأن هذه التوجيهات أن تساعد في اتساق تطبيق واستخدام أدوات التحقق البديلة وأن توضح متى يكون من المناسب استخدام تلك الأدوات.

وأيّد أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية إدراج أمثلة عن نصوص اللجنة في وثيقة المناقشة هذه. وترد تلك الأمثلة في **المرفق الثاني**. ويتفق الرؤساء المشاركون على أن المبادئ الواردة في النصوص الحالية لا تتطلب عامة أي تحديث، وأنه يمكن مواصلة النظر في أي تعديلات على النصوص الحالية لدى القيام بمزيد من الصياغة للتوجيهات.

5- صياغة توجيهات تكميلية لنصوص اللجنة

بالرغم من أن بعض النصوص الحالية للجنة ربما تتطلب تعديلاً طفيفًا وحسب، هذا إن كان الأمر ضروريًا أصلا، فمن أجل الاستفادة على نحو مرضٍ من استخدام التدقيق والتحقق عن بعد، سيكون من المفيد وضع توجيهات تكميلية بشأن تطبيق أدوات التقييم البديلة.

وبما أن أدوات التقييم البديلة قد تستخدم في حالتين، أي ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية في البلد المعين و/أو في تقييمات النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لدى بلد مصدّر، فإن بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها قد تتفاوت. فقد تتضمن صياغة التوجيهات المحددة مبادئ و/أو خطوطًا توجيهية لكيفية تطبيق هذه الأدوات ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وللتجارة عبر الحدود، على حد سواء، حين يكون استخدام تلك الأدوات مناسبًا.

وتغطي الأجزاء الرئيسية من النصوص الحالية للجنة أنشطة التقييم، مثل إجراءات التدقيق أو التفتيش وتقييم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية.

ومع ذلك، ينبغي للجنة أن تبدأ عملاً جديدًا في هذا المجال لتوفير توجيهات بشأن استخدام السلطات المختصة للمراجعة والتحقق عن بعد بغية مواكبة التكنولوجيات والممارسات المستجدة.

وقد أيدت التعليقات الواردة من مجموعة العمل الإلكترونية عمومًا الحاجة إلى توجيهات تكميلية بشأن التدقيق والتحقق عن بعد ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية. وأشار عضوان إلى أن المبادئ والعمليات الأساسية قائمة أصلا في ما يتصل بإجراء تقييمات للنظام الوطني للرقابة على الأغذية لدى بلد مصدّر، وأنها سارية للتقييمات عن بعد وفي الموقع على حد سواء. وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع توجيهات مستقلة أو ما إذا كان بالوسع إدراج المفاهيم في التوجيهات الحالية. ولاحظ العديد من الأعضاء أن الحاجة إلى وضع توجيهات قد تصاعدت بفعل جائحة كوفيد-19، غير أن هناك فوائد مستقبلية لوضع التوجيهات، بما في ذلك زيادة كفاءة استخدام موارد السلطات المختصة. ولوحظ كذلك أن التوجيهات الدولية ستدعم الاتساق والمواءمة بين الممارسات وفي تطبيقها.

كما أثار الأعضاء أهمية التأكيد على أن تقنيات العمل عن بعد هي من الأدوات المتاحة للسلطات المختصة في النظم الحديثة للرقابة على الأغذية، وهي لا تلغي خيار أنشطة التقييم المادي ولا تحل محله.

6- الخلاصة

1- سوف يُعرض اقتراح العمل الجديد على الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي للنظر فيه من أجل صياغة توجيهات ومبادئ تكميلية حيثما تدعو الحاجة إليها بشأن استخدام التكنولوجيا لدعم التدقيق والتحقق عن بعد، ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وللتحقق من أداء نظام وطني للرقابة على الأغذية أو أجزائه، لغايات التجارة العابرة للحدود.

2- ولتقوم الدورة الثالثة والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والدورة الخامسة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي بالنظر في إنشاء مجموعة عمل إلكترونية من أجل:

- إعداد المشروع المقترح لتوجيهات و/أو مبادئ الدستور الغذائي بشأن التدقيق والتحقق عن بعد، لمناقشته عند الخطوة 3/2 في الدورة السادسة والعشرين للجنة.

المرفق 1

الأسئلة التي طُرحت على الأعضاء في مجموعة العمل الإلكترونية لإرشاد صياغة وثيقة المناقشة

السؤال 1:

(ألف) هل حصل ان استخدمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لإجراء تقييمات للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية قبل ظهور جائحة كوفيد-19؟

(باء) هل سبق أن استخدمت أو طلب منك أن تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتمكين إجراء تقييماتٍ استجابة للظروف الناجمة عن جائحة كوفيد-19 (القيود على التنقل)؟

(جيم) في حال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فهل تطبقها في:

أ- تفتيش/مراجعة النظام الوطني للرقابة على الأغذية فقط، أي على المستوى المحلي/الوطني؛ أو

ب- تفتيش/مراجعة ضوابط البلد المصدّر فقط: أو

ج- كلا من النظام الوطني للرقابة على الأغذية وتقييم/التحقق من الرقابة على الصادرات؟

(دال) ما الفوائد التي تم تحديدها من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

(هاء) ما التحديات/المشاكل التي وجدتها لدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟ مثلا، هل كانت هناك تحديات في ما يتعلق بالتشريعات في دعم هذه الأساليب؟

السؤال 2:

(ألف) هل يرى أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية أهمية في أن يركز نطاق الوثيقة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل:

1- تقييم النظام الوطني للرقابة على الأغذية أو جزء منه على المستوى المحلي/الوطني فقط؛

2- أو تقييم الضوابط في البلد المصدّر فقط،

3- أو النظام الوطني للرقابة على الأغذية وتقييم ضوابط التصدير؟

يرجى ذكر المسوّغ المنطقي مع ردّك على الأسئلة 1 و2 و3.

هل هناك أي اعتبارات أخرى حول نطاق هذه الوثيقة تتعلق باستخدام التدقيق والتحقق عن بعد في النظم التنظيمية للأغذية؟

السؤال 3:

(ألف) هل تعتبر مجموعة العمل الإلكترونية أن هناك نصوصًا إضافية للجنة ينبغي إدراجها أو أنه ينبغي استبعاد أي من النصوص المذكورة أعلاه؟ يرجى ذكر النصوص الإضافية التي تقترحها ومسوغًا منطقيًا لاستبعاد/إدراج أي نصوص.

السؤال 4:

(ألف) هل توافق مجموعة العمل الإلكترونية على أن تتضمن وثيقة المناقشة أمثلةً عن نصوص للجنة تحدد وجود ثغرات أو تناقضات ممكنة كما في المثل التالي؟ إذا كنت موافقًا على ذلك، هل لديك أي محتويات/نصوص أخرى تضيفها؟ وإذا كنت غير موافق، هل يمكن أن تشرح السبب؟

ملاحظة: سيقوم الرؤساء المشاركون بصياغة التحليل الأولي لنصوص الدستور الغذائي كي تقوم مجموعة العمل الإلكترونية باعتماده خلال الجولة الثانية من المشاورات.

السؤال 5:

(ألف) هل تقدم تلك الفقرات مبررًا كافيًا لصياغة التوجيهات؟ في حال العكس ما المبرر الإضافي الذي ينبغي إعطاؤه؟

السؤال 6:

(ألف) هل توافق على المحتوى العام وعلى الخطوات الموضحة أدناه؟ هل هناك أي جوانب هامة ينبغي إضافتها إلى الاستنتاج؟ إذا كان الجواب نعم، يرجى تقديم شرح.

المساحة المخصصة للتوصيات/الاستنتاجات – تعدّل بناء على تعقيبات مجموعة العمل الإلكترونية

ملاحظة الرؤساء المشاركين: إن مشاريع التوصيات مقدمة أدناه وسيتم تنقيحها بناء على التعقيبات الصادرة عن أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية.

السؤال 7:

(ألف) هل لدى أعضاء مجموعة العمل الإلكترونية أي تعليقات إضافية بشأن وثيقة المناقشة هذه؟

المرفق 2

التحليل الأولي لنصوص اللجنة

لدى تحليل هذه النصوص، أخذت مجموعة العمل الإلكترونية في اعتبارها ما إذا كانت ستدعو الحاجة إلى تعديل لتعريفي *التدقيق* و*التفتيش* من أجل إضافة إشارة محددة للعملية المنفذة عن بعد أو العملية المادية – وترتأي مجموعة العمل الإلكترونية وجوب تناول مسألة التعاريف في إطار صياغة المبادئ والخطوط التوجيهية حالما تتم الموافقة على العمل الجديد وحين يتم الشروع في العمل. وسيكون ذلك متماشيا مع الممارسة السابقة للجنة والتي تقضي بعدم هدر أي وقت على التداول بشأن التعاريف حتى يحين موعده إذ أن التوجيهات وافية ونظرًا إلى الفهم المفصل لسياق التوجيهات.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة (CXG 20-1995)؛	القسم 1 – مقدمة	2– قد يتم تفتيش الغذاء في أية مرحلة من مراحل عملية الإنتاج والتوزيع. وفي حالة بعض الأغذية، يعد إشراف نظم التفتيش على عمليات الحصاد والتصنيع والتخزين والنقل وأي من عمليات التعامل الأخرى مع المنتج، من أمثل الطرق لضمان سلامة الغذاء. ووفقًا لطرق الحفظ المستخدمة، قد يكون من الضروري الإبقاء على إشراف عملية التفتيش، على نحو متواصل، حتى بلوغ مرحلة البيع بالتجزئة. ويمكن أن تركز نظم التفتيش على المواد الغذائية بحد	لا ينطبق	لا يوصى بإدخال تعديلات على هذا النص لأن صياغة النص لا تتعارض مع أي توجيهات بشأن التدقيق عن بعد.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		ذاتها، وعلى المرافق والإجراءات المستخدمة في سلسلة الإنتاج والتوزيع، وأن تركز على الأجسام والمواد التي يمكن أن تضاف إلى الغذاء أو تلوثه. 3- ينبغي الاضطلاع بأعمال التفتيش في أنسب المراحل (على سبيل المثال، معاينة عملية التبريد خلال جميع مراحل سلسلة التبريد). أما فيما يخص بعض المتطلبات، على سبيل المثال تلك المتعلقة بوصف المنتج، يمكن أن تقتصر عمليات التفتيش على عمليات التوزيع وما يسبق البيع النهائي.		
	القسم الثاني – التعاريف	**التدقيق** هو دراسة منهجية ووظيفية الغاية منها تحديد ما إذا كانت نشاطاتها وما يتصل بها من نتائج تتوافق مع الأهداف المرسومة.	لا ينطبق	يوصي الرؤساء المشاركون بأن تنظر اللجنة في التعريف ضمن سياق مناقشته، عندما يصبح العمل الجديد في مرحلة أكثر تقدمًا.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		التفتيش هو فحص الغذاء أو نظم الرقابة على الغذاء والمواد الخام والتصنيع والتوزيع، بما في ذلك الاختبار في طور التصنيع واختبار المنتج النهائي للتأكد من مطابقتها جميعا للمتطلبات.	لا ينطبق	يوصي الرؤساء المشاركون بأن تنظر اللجنة في التعريف ضمن سياق مناقشته، حين يصبح العمل الجديد في مرحلة أكثر تقدما.
	القسم الثالث – المبادئ	16- ينبغي أن تتيح البلدان المصدرة إمكانية النفاذ إلى الأعمال الفعلية لنظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة ذات الصلة، نزولا عند طلب السلطات المختصة في البلدان المستوردة، للاطلاع على هذا العمل وتقييمه.	لا ينطبق	لا يوصى بإدخال تعديلات على هذا النص لأن صياغة النص لا تتعارض مع أي توجيهات بشأن التدقيق عن بعد.
	القسم الثالث – المبادئ	18- ينبغي على البلدان المستوردة إتمام أي إجراءات ضرورية لتقييم الامتثال للمتطلبات، دون أي تأخير غير مبرر. كما ينبغي أن تقتصر أي متطلبات للمعلومة أو رسوم مفروضة من قبل البلدان المستوردة، على ما هو ضروري ومعقول.	لا ينطبق	لا يوصى بإدخال تعديلات على هذا النص لأن صياغة النص لا تتعارض مع أي توجيهات بشأن التدقيق عن بعد.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
	القسم الثالث – المبادئ	19- ينبغي على البلدان التي تمنح الشهادات للأغذية المصدرة والبلدان المستوردة التي تعتمد على شهادات التصدير، اتخاذ التدابير لضمان صحتها. ويمكن أن تشمل تدابير صحة الشهادات التي تضطلع بها البلدان المصدرة، الوصول إلى الثقة بأن نظم التفتيش الرسمية أو المعترف بها رسميا قد قامت بالتثبت من أن المنتج أو العملية المشار إليها في الشهادة تستوفي المتطلبات. وقد تتضمن التدابير المتخذة من جانب البلدان المستوردة، نظم التفتيش عند نقطة الدخول وتدقيقا لنظم تفتيش الصادرات، وتقديم ضمان يفيد بصحة ودقة الشهادات في حد ذاتها.	19- ينبغي على البلدان التي تمنح الشهادات للأغذية المصدرة والبلدان المستوردة التي تعتمد على شهادات التصدير، اتخاذ التدابير لضمان صحتها. ويمكن أن تشمل تدابير صحة الشهادات التي تضطلع بها البلدان المصدرة، الوصول إلى الثقة بأن نظم التفتيش الرسمية أو المعترف بها رسميا قد قامت بالتثبت من أن المنتج أو العملية المشار إليها في الشهادة تستوفي المتطلبات. وقد تتضمن التدابير المتخذة من جانب البلدان المستوردة، نظم التفتيش عند نقطة الدخول وتدقيقا لنظم تفتيش الصادرات، وتقديم ضمان يفيد بصحة ودقة الشهادات في حد ذاتها. وينبغي ألا تحول تدابير صحة الشهادات التي تضطلع بها البلدان المصدّرة، دون استخدام التدقيق أو التفتيش عن بعد للتحقق من صحة شهادات التصدير. ويتعيّن على التدابير	يوصى بإجراء تعديلات على هذا النص استنادًا إلى تعقيبات مجموعة العمل الإلكترونية.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
			المتخذة من جانب البلدان المستوردة أن تنظر أيضًا، حيثما كان ذلك مناسبا، في استخدام التدقيق عن بعد لنظم تفتيش الصادرات.	
الخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة، بما في ذلك الملحق: المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بإجراء البلد المستورد لتقييم نظم التفتيش والمصادقة	القسم الخامس– التكافؤ	12- ينبغي على البلد المصدّر، بطلب من السلطات المختصة في الرقابة على الغذاء في البلد المستورد، أن يسمح بالنفاذ إلى أنظمته المتعلقة بالتفتيش ومنح شهادات المصادقة حتى يتم فحصها وتقييمها. كما ينبغي أن تأخذ عمليات تقييم نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة التي تقوم بها سلطات البلد المستورد، بعين الاعتبار برنامج التقييم الداخلي الذي قامت به السلطات المختصة أو عمليات التقييم التي قامت بها هيئات مستقلة أخرى معترف بها من طرف السلطات المختصة في البلد المصدر.	لا ينطبق	لا تحول الفقرتان 12 و13 دون الاستعانة بوسائل الوصول عن بعد لتيسير الفحص أو التقييم، وتعيد إنفاذ وجوب النظر في المعلومات المتاحة التي يحتفظ بها البلد المستورد أو البلد المصدر.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
الرسمية الأجنبية (CXG 26-1997)		13- ينبغي أن تراعي عملية تقييم نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة التي يقوم بها البلد المستورد، بغرض تحقيق التكافؤ، جميع المعلومات ذات الصلة التي تمتلكها السلطة المختصة في البلد المصدر.		
	المرفق – القسم 1 – مقدمة	2- ينبغي أن تركز نشاطات التقييم في الأساس على تقييم فاعلية النظم الرسمية المتعلقة بالتفتيش ومنح شهادات المصادقة عوضًا عن تقييم سلع أو مؤسسات معينة وذلك لمعرفة قدرة السلطة (السلطات) المختصة في البلد المصدر على وضع عملية المراقبة والمحافظة عليها وتقديم الضمانات المطلوبة إلى البلد المستورد. وتتعدد الوسائل المتاحة في إجراء تقييم النظم الرسمية المتعلقة بالتفتيش وبمنح شهادات المصادقة للبلدان المصدرة وهي تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، عمليات التدقيق والتفتيش والزيارات.	لا ينطبق	لا يوصى بإدخال تعديلات على هذا النص، إذ يقدم الملحق توجيهات إضافية بشأن إجراء التقييمات وهو يكمّل المادة 9 من وثيقة الخطوط التوجيهية هذه. ولا ينص الملحق على استخدام التقييمات، وإنما توفير توجيهات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند استخدام التقييمات.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		يعتبر مستوى خبرة ومعرفة وثقة البلد المستورد في النظم الرسمية المتعلقة بالتفتيش ومنح شهادات المصادقة في البلد المصدر مهما عند تحديد الأداة المناسبة لإجراء عملية التقييم، بما في ذلك تحديد ما إذا كان من المطلوب زيارة البلد.		
	القسم 5 – عملية التقييم	ترتيبات التقييم 34 - ينبغي تجهيز خطة لإجراء عمليات التقييم، بما في ذلك أداة التقييم والأطر الزمنية بالإضافة إلى تبادل المعلومات الضرورية وإبلاغ السلطات المختصة في البلد المصدر عن كل ما سلف ذكره في غضون فترة زمنية معقولة. وينبغي أن تتضمن الخطة ما يلي:		قد تشير الديباجة إلى خطوة في عملية التخطيط ستستخدم لتحديد أداة التقييم التي ستستخدم وما إذا كان يمكن أن تشمل النظر في ما إذا كان التدقيق عن بعد سيفي بهدف التقييم. ترد أدناه التعديلات على النقطتين ز) وط).

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		34- (ز) الإشارة إلى نوعية المواقع المزمع زيارتها أو تحديدها عند الاقتضاء (المكاتب أو المخابر أو غيرها من المرافق على سبيل المثال) إلى جانب توقيت إعلام هذه المواقع والمسؤول عن القيام بذلك، عند الاقتضاء (بالرغم من إتمام هذه المهمة خلال بداية / افتتاح التقييم)؛ (ط) برامج السفر وغيرها من الترتيبات اللوجستية، كما تتطلبه الزيارات الخاصة بالتقييم.	(ز) حيث يتم الاتفاق بصورة متبادلة على نوعية التقييم المطوب، الإشارة إلى نوعية المواقع المزمع زيارتها أو تحديدها عند الاقتضاء (المكاتب أو المخابر أو غيرها من المرافق على سبيل المثال) إلى جانب توقيت إعلام هذه المواقع والمسؤول عن القيام بذلك، عند الاقتضاء (بالرغم من إتمام هذه المهمة خلال بداية / افتتاح التقييم)؛ (ط) في الحالات التي ينطبق فيها ذلك، برامج السفر وغيرها من الترتيبات اللوجستية، كما تتطلبه الزيارات الخاصة بالتقييم.	صياغة مقترحة لمراعاة الظروف حيث، بموجب الاتفاق المتبادل للطراف، يمكن الاعتبار أن التدقيق عن بعد يلبي الهدف من التقييم المزمع. يوصى بإجراء تعديلات على هذا النص استنادًا إلى تعقيبات مجموعة العمل الإلكترونية.
	القسم 5 – ترتيبات التقييم	38-(د) في صورة اقتراح القيام بزيارة موقعية باعتبارها وسيلة التقييم، ينبغي التوجه إلى مراجعة الوثائق التي تصف النظام بما فيها الدعم التشريعي قبل الشروع في الزيارة التقييمية بغية استغلال الوقت المقضى في الموقع بنجاعة وفاعلية،	38- (د) سواء كان التقييم المقترح سينفذ كزيارة عن بعد أم في الموقع، ~~في صورة اقتراح القيام بزيارة موقعية باعتبارها وسيلة التقييم،~~ ينبغي التوجه إلى مراجعة الوثائق التي تصف النظام بما فيها الدعم التشريعي قبل الشروع في الزيارة التقييمية بغية استغلال الوقت	يوصى بإجراء تعديلات على هذا النص استنادا إلى تعقيبات مجموعة العمل الإلكترونية.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		وعلى سبيل المثال لتخفيف عبء التقييم الذي يقع على عاتق السلطات المختصة في كلا البلدين.	المقضى في الموقع بنجاعة وفاعلية، وعلى سبيل المثال لتخفيف عبء التقييم الذي يقع على عاتق السلطات المختصة في كلا البلدين.	
	القسم 5 – ترتيبات التقييم	42- إذا تضمن التقييم القيام بزيارة موقعية، ينبغي أن يتم عقد اجتماع افتتاح/انطلاق التقييم. (أ) يتعين أن ينعقد الاجتماع في المكان الذي تحدده السلطة المختصة في البلد المصدر.	42- إذا تضمن التقييم القيام بزيارة موقعية، ينبغي أن يتم عقد اجتماع افتتاح / انطلاق التقييم. (أ) يتعين أن ينعقد الاجتماع في زمان (ومكان، إذا انطبق ذلك) تحدده السلطة المختصة في البلد المصدر.	وينبغي أن ينطبق ذلك أيضًا على التدقيق عن بعد – فإن عقد اجتماع افتتاح / انطلاق للتقييم بالوسائل الافتراضية سيضمن فهم كلا الطرفين للطريقة التي سيتم التقييم بموجبها. يوصى بإجراء تعديلات على هذا النص استنادًا إلى تعقيبات مجموعة العمل الإلكترونية.
	القسم 5 – ترتيبات التقييم	43- إذا تضمن التقييم زيارة موقعية، ينبغي أن يتم عقد اجتماع اختتام/ نهاية التقييم.	43- بحال ممارسة أي نوع من التقييم (زيارة موقعية أو تقييم منفذ عن بعد)، ينبغي أن يتم عقد اجتماع لاختتام/ نهاية التقييم.	ينبغي أن ينطبق ذلك أيضًا على التدقيق عن بعد. وفي الحالات التي يجري فيها التقييم عن بعد، يمكن أن يعقد اجتماع لاختتام/نهاية التقييم بعد أن يكون قد أتيح للبلد المستورد

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		(أ) يتعين أن ينعقد الاجتماع في المكان الذي تحدده السلطة المختصة في البلد المصدر. (ب) ينبغي أن يقدم فريق التقييم موجزا بأهم النتائج المستقاة والاستنتاجات الأولية. ويتعين تحديد جميع الإخلالات وعرض القرينة الموضوعية التي تدعم الاستنتاجات. ويتعين ترك مهمة تصحيح الإخلالات إلى السلطة المختصة في البلد المصدر ومهمة التثبت منها لنظيرتها في البلد المستورد بما في ذلك إجراء تقييم متابعة، إذا اقتضى الأمر ذلك. (ج) يتيح هذا الاجتماع الفرصة لسلطة المختصة في البلد المصدر لطرح التساؤلات أو طلب توضيحات حول النتائج والملاحظات التي تم تقديمها في الاجتماع.	(أ) يتعين أن ينعقد الاجتماع في زمان (أو مكان إذا انطبق ذلك) تحدده السلطة المختصة في البلد المصدر. (ب) ينبغي أن يقدم فريق التقييم موجزا بأهم النتائج المستقاة والاستنتاجات الأولية. ويتعين تحديد جميع الإخلالات وعرض القرينة الموضوعية التي تدعم الاستنتاجات. ويتعين ترك مهمة تصحيح الإخلالات إلى السلطة المختصة في البلد المصدر ومهمة التثبت منها لنظيرتها في البلد المستورد بما في ذلك إجراء تقييم متابعة، إذا اقتضى الأمر ذلك. (ج) يتيح هذا الاجتماع الفرصة للسلطة المختصة في البلد المصدر لطرح التساؤلات أو طلب توضيحات حول النتائج والملاحظات التي تم تقديمها في الاجتماع.	وقت كاف لاستعراض الوثائق/أشرطة الفيديو وغيرها وتقديم تقريره. يوصى بإجراء تعديلات على النقطتين **43** و**43** (أ) استنادا إلى تعقيبات مجموعة العمل الإلكترونية.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية (CXG 82-2013).	القسم 4-2 تصميم النظام	53- وينبغي تصميم البرامج الرقابية لكي تشمل العناصر التالية بدون أن تقتصر عليها: • التفتيش والتحقق والتدقيق، بما في ذلك الزيارات في الموقع؛	53- وينبغي تصميم البرامج الرقابية لكي تشمل العناصر التالية بدون أن تقتصر عليها: • التفتيش والتحقق والتدقيق، بما في ذلك الزيارات عن بعد و/أو في الموقع؛	تعديل بسيط لمراعاة عمليات التدقيق عن بعد. يوصى بإجراء تعديلات على هذا النص استنادًا إلى تعقيبات مجموعة العمل الإلكترونية.
	القسم 4-2 تصميم النظام	59- • نظم النقل والمعدات الموثوق بها لأداء خدمات التفتيش والتدقيق والتحقق ونقل العينات إلى المختبرات؛ • نظم المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا؛	لا ينطبق	
	القسم 4-3 التنفيذ	71- • إجراءات التشغيل بما في ذلك أساليب التدقيق والتحقق والتفتيش والرقابة، وخطط أخذ العينات، والاختبار؛	لا ينطبق	
	القسم 4-3 التنفيذ	80- ينبغي للسلطة المختصة تنفيذ مجموعة من أنشطة الرقابة على الأغذية، بما في ذلك عمليات التفتيش والتدقيق	لا ينطبق	لا يوصى بإدخال تعديلات على هذا النص لأن صياغة النص لا تتعارض مع أي توجيهات بشأن التدقيق عن بعد.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		والتحقق والمراقبة، للتأكد من أن مشغلي قطاع الأغذية يضطلعون بمسؤولياتهم ويمتثلون للاشتراطات. وينبغي وضع إجراءات مفصلة لتوضيح المهام والمسؤوليات الرئيسية للتحقق من الامتثال والعواقب المترتبة على عدم الامتثال، بما في ذلك تكرر حالات عدم الامتثال.		
	القسم 4-3 التنفيذ	81- • تكثيف عمليات التدقيق و/أو التفتيش و/أو رصد المنتجات و/أو العمليات التي يتبين أنها غير مطابقة و/أو الخطوات في هذ الصدد؛	لا ينطبق	
	القسم 4-4 الرصد واستعراض النظام	90- على نتائج التقييمات بما في ذلك نتائج التقييمات الذاتية والتدقيقات أن تؤخذ هي أيضًا في الاعتبار من أجل مواصلة تحسين النظام، وينبغي اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الاعتبار بحسب الاقتضاء.	لا ينطبق	

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
خطوط توجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستورِدة والمصدِرة لدعم التجارة بالأغذية (CXG 89-2016)				يتمثل نطاق الوثيقة في تبادل المعلومات وتقييم المعلومات المطلوبة قبل بدء التجارة، وفي هذا السياق، فإن "التقييم" هو عملية ورقية تستند إلى المعلومات المقدمة إلى البلد المستورد من قبل البلد المصدر، أي من خلال تقديم الطلبات أو الاستبيانات. ولذلك، لا حاجة إلى تعديل هذا النص أو إجراء المزيد من التحليل له.
المبادئ والخطوط التوجيهية لرصد أداء النظم الوطنية للرقابة على الأغذية (CXG 91-2017)	القسم 3 – التعاريف	24- يتطلب رصد النظام واستعراضه توافر موارد مالية وبشرية كافية تتمتع بالخبرة اللازمة من أجل دعم عملية جمع البيانات واستخدامها. وفي هذا السياق يمكن للأسئلة التالة أن تساعد السلطات المختصة في تقييم الموارد والقدرات الفنية المتاحة: ما هي الموارد (المالية والبشرية والفنية والمادية) المتاحة لدعم رصد النظام	لا ينطبق	من شأن النص الحالي أن يسمح بالنظر في الظروف التي جرت عملية رصد النظام واستعراضه في ظلها. وقد لا تكون هناك حاجة إلى نص محدد بشأن استخدام أدوات التحقق البديلة. مع الإشارة إلى أن هذه المواصفة يجب أن تطبق من جانب السلطات المختصة لدى قيامها برصد أداء النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لديها.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		واستعراضه؟ كيف يمكن استقطاب الموارد المتوفرة عند الضرورة؟		
الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية (CXG 47-2003)				يوجد عدد من الإحالات المرجعية إلى نصوص أخرى للجنة ضمن هذه الوثيقة التوجيهية. وقد ترغب مجموعة العمل الإلكترونية أو اللجنة في النظر في ما إذا كان تعديل تلك النصوص سيقلل من ضرورة إدخال تعديلات محددة على هذا النص. لغاية الحفاظ على النية الأصلية للتوجيهات وتوخيًا للوضوح.
	القسم 3 – الخصائص العامة لنظم الرقابة على الواردات الغذائية، الفقرات 3 إلى 5	متطلبات الغذاء المستورد التي تتسق مع متطلبات الأغذية المحلية.		يمكن تفسيرها على أنها تشمل عند الاقتضاء استخدام أدوات بديلة للتحقق/التقييم مثل التدقيق عن بعد. ولا يبدو أن هناك حاجة إلى تقديم اقتراحات محددة لتعديل نص هذا البند من الخطوط التوجيهية. وتوفر الخطوط التوجيهية إطارا لتطوير وتشغيل نظام للرقابة على الواردات، وتنص على أنه يمكن إجراء مراجعات لمرافق البلد

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
				المصدر وإجراءاته تلبيةً لمتطلبات الغذاء المستورد التي تتسق مع متطلبات الغذاء المحلي. ولذلك، يمكن اعتبار استخدام البدائل مشمولا أصلاً بها.
	القسم 4– تنفيذ نظام الرقابة	23- ينبغي أن تُشكل الفحوصات المادية على المنتج المستورد، ومن المستحسن باستعمال خطط أخذ العينات المستندة إلى الإحصائيات، وسائل سليمة للتثبت من امتثال المنتج للمتطلبات كما هو محدد في البلد المستورد، أو في حالة استيراد منتج بهدف إعادة تصديره، ينبغي التحقق من المتطلبات بالاستناد إلى متطلبات البلد الذي يمثل آخر وجهة للغذاء. وينبغي تحديد المتطلبات المذكورة في شهادة إعادة التصدير. ويتعين بلورة إجراءات التفتيش لتشمل تحديد وتيرة عمليات	لا ينطبق	اعتبرت مجموعة العمل الإلكترونية أنه لا بديل عن التدقيق المادي في هذه الحالة.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		أخذ العينات أو كثافة عمليات التفتيش، بما في ذلك المنتج الذي أعيد تصديره.		
	المرفق – المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بعملية تفتيش الأغذية المستوردة بالاستناد إلى المخاطر	6- المقطع الثاني ملاءمة عمليات الرقابة على التصنيع المعمول بها في البلد المصدر، كما تثبته قوانينه ولوائحه وغيرها من السياسات المعتمدة: بنيته الأساسية وقدرة البلد المصدر على فرض متطلبات سلامة	لا ينطبق	يبدو أن صياغة هذا النص تعترف أساسًا بأن التدقيق لا يعني بالضرورة أنه يرادف زيارة موقعية.

نصوص لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	القسم/الفقرة	الصياغة الحالية	الصياغة المنقحة	التعليق/الرأي
		الغذاء بطريقة فعالة، وعلى النحو الذي يمكن التحقق منه من خلال عمليات التدقيق والزيارات الموقعية التي تقوم بها السلطة المختصة في البلد المستورد.		
الخطوط التوجيهية المتعلقة بالحكم في شأن تكافؤ التدابير الصحية المتصلة بنظم تفتيش الأغذية والمصادقة عليها (CXG 53-2003)	القسم 5 – سياق تحديد التكافؤ	13- تصميم البرنامج ووضعه وتنفيذه ورصده: بما في ذلك توثيق النظم ورصدها وأداؤها، ومعايير اتخاذ القرار والإجراءات وقدرة المختبرات والبنية الأساسية للنقل والأحكام الخاصة بمنح شهادات المصادقة والتدقيق و/أو		في هذه المرحلة، لا يعتبر من المناسب إدراج الوثيقة CXG 53-2003 في تحليل النصوص نظرا إلى أن اللجنة في صدد تناول عمل سيفضي إلى استعراض هذه التوجيهات.

المرفق باء

وثيقة مشروع

اقتراح عمل جديد لوضع مبادئ وخطوط توجيهية بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية

1- الغرض من المواصفة ونطاقها

يتمثل الغرض من هذا العمل في وضع خطوط توجيهية ومبادئ، حيثما تدعو الحاجة إليها، لمساعدة السلطات المختصة في استخدام التدقيق والتحقق عن بعد لأنشطة الأطر التنظيمية في مجال التجارة الدولية وضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، من شأنها أن تكمّل الممارسات القائمة.

ويغطّي نطاق التوجيهات المتوخّى استخدام عمليات التدقيق والتحقق عن بعد ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية في البلد المعين و/أو تقييمات النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لبلد مصدر أو الأجزاء المعنية من تلك النظم. ولكن سيتوجب التمييز بين الحالتين نظرًا إلى وجود خصائص فريدة لكل منهما، وبسبب وجود مبادئ للمراجعة الدولية أصلا.

2- جدوى العمل وحسن توقيته

تسببت جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من قيود على التنقل والسفر، بقيام السلطات الوطنية المختصة باستخدام آليات بديلة للحصول على الضمانات اللازمة التي تؤكد أن نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية تعمل وفقا لشروطها الخاصة، فضلا عن قدرتها على الاستمرار في تقديم الضمانات المتفق عليها لشركائها التجاريين. وعلى نحو مماثل، بدأت البلدان المستوردة في استخدام آليات عن بعد لإجراء مراجعة للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية التابعة للشركاء التجاريين، حيثما تدعو الحاجة إليها.

ونظرًا إلى الاعتماد السريع لنهج التدقيق والتحقق عن بعد خلال الجائحة، وقابلية الاستخدام المتواصل لتلك النهج، من المهم أن تقوم اللجنة بوضع توجيهات للسلطات المختصة بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد بغية تعزيز مواءمة النهج والشفافية والاتساق.

ومن شأن التوجيهات المذكورة أن تكمّل وتتمّم التوجيهات الحالية للجنة بشأن إجراء عمليات التدقيق والتحقق المادية وأن تدعم التطبيق/الاستخدام المتسق لهذه الآليات البديلة في تقديم الضمانات بشأن حماية صحة المستهلكين وتعزيز الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية.

ويمكن للمراجعة والتحقق عن بعد، ولو أنهما ينطويان على بعض التحديات، تقديم فوائد ملحوظة للسلطات المختصة ولشركات الأغذية، مع توفيرها مستوى مناسبًا من الرقابة أيضًا من قبل السلطات الوطنية المختصة. ويمكن أن تكفل هذه الأدوات أيضا استمرارية التدقيق والتدقيق عندما تكون الزيارات المادية غير عملية لمجموعة من الأسباب.

وفي حين أن المبادئ الأساسية لعمليات التدقيق والتحقق (كما وردت في الملحق بالوثيقة CXG 26-1997) من المرجح أن تظل على حالها إلى حد كبير، من شأن التوجيهات العملية التي تغطي التنفيذ المحدد لهذه المبادئ عن بعد أن تساعد السلطات الوطنية المختصة على التكيف ومواصلة تطوير نظمها للمراجعة والتحقق بموازاة التطور المستمر لهذه الممارسات والتكنولوجيات.

3- الجوانب الرئيسية الواجب تغطيتها

يتمثل الغرض من العمل الجديد في توفير خطوط توجيهية ومبادئ، عندما تدعو الحاجة إليها، بشأن العمليات لإرشاد السلطات المختصة عند ممارستها نشاطًا للمراجعة و/أو التحقق عن بعد. وسيشمل العمل الجديد إعداد عمليات التدقيق والتحقق عن بعد

واستخدامها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، توجيهات عملية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيثما يلزم ذلك. ولن تنص التوجيهات على استخدام أي نوع محدد من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واضعة في حسبانها تفاوت البنى التحتية وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى المؤسسات التجارية الغذائية وأعضاء الدستور الغذائي، ولكنها ستوفر توجيهات بشأن اختيار الأدوات الأنسب، مع مراعاة الظروف ذات الصلة.

وسوف ينظر العمل الجديد أيضًا في الفوارق التي قد تعتري عمليات التدقيق والتحقق عن بعد للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية في البلد المعين مقارنة باستخدام المراجعات عن بعد في تقييم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لبلد مصدّر.

ولدى صياغة هذه التوجيهات، ستُدرج اللجنة النظر في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوصفه أداة تنظيمية صالحة لتمكين التدقيق أو التحقق عن بعد، مشيرة إلى أنه جزء من جملة من الأدوات المتاحة لسلطة مختصة للتحقق من النظم. وستسعى التوجيهات أيضًا إلى تسليط الضوء على أن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد قد يسهم في خفض تكاليف الامتثال بالنسبة إلى القطاع والسلطات الوطنية المختصة، ويساعد على تيسير التجارة وتحسين تدفق السلع عبر الحدود.

4- تقييم على أساس معايير تحديد أولويات العمل

المعيار العام

حماية المستهلك من منظور الصحة وسلامة الأغذية وضمان ممارسات منصفة في تجارة الأغذية ومراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية

سيدعم العمل الجديد المقترح السلطات المختصة على صعيد تطبيق النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، ولا سيما لجهة توفير أدوات إضافية لأنشطة التدقيق والتحقق، على الصعيد المحلي وفي التجارة الدولية على حد سواء. ومن شأن ذلك أن يتيح تحسين توجيه الموارد نحو الحالات التي تنطوي على مخاطر أكبر، وبالتالي استيفاء المعيار العام المتمثل في حماية المستهلك، كما أنه سيعزز اتساق ومواءمة النهج بين البلدان، ما يسهّل التجارة ويعزز في الوقت نفسه السلامة الغذائية.

المعايير المطبقة على الموضوعات العامة

(أ) تنوع التشريعات الوطنية والنتائج الظاهرة أو المعوقات المحتملة التي تعترض سبيل التجارة الدولية.

سيؤدي غياب أي توجيهات دولية بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد إلى تباين النُهج على الصعيد الوطني وإلى درجة من الالتباس في تحديد ماهية الممارسات المقبولة. ويمكن أن تساعد التوجيهات الإضافية الصادرة عن الدستور الغذائي البلدان على تعديل تشريعاتها بما يدعم استخدام نهج التدقيق والتحقق عن بعد، في حين أن الممارسة التقليدية كانت تركّز عمومًا على النهج المطبقة حضوريًا.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة.

يرجى الرجوع إلى القسم الأول الذي يشير إلى نطاق العمل. أثناء صياغة التوجيهات، قد يكون من الضروري إعطاء الأولوية لوضع توجيهات منسقة بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في عمليات التدقيق الدولية وتعديل الأطر الزمنية لوضع توجيهات بشأن استخدام مثل هذه النهج في النظم الوطنية للرقابة على الأغذية للبلد المعين.

(ج) العمل الذي سبق أن قامت به منظمات دولية أخرى في هذا المجال و/أو اقترح من جانب جهاز/أجهزة حكومية دولية معنية

هناك أعمال معينة نفذت في مجال التدقيق والتحقق عن بعد في إطار منتدى الاعتماد الدولي والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

(د) إمكانية إخضاع هذه الاقتراح لمواصفات موحّدة.

هذا الموضوع قابل لإخضاعه لمواصفة موحدة، وإن الدورة الخامسة والعشرين للجنة قد أعربت عن دعمها القوي للعمل. وتوجد أصلاً خطوط توجيهية لدى الدستور الغذائي بشأن التدقيق؛ ولكن هناك نقص في التوجيهات الدولية الكفيلة بدعم استخدام التدقيق والتحقق عن بعد بوصفه آلية إضافية بين سائر الأدوات التنظيمية.

(هـ) مراعاة حجم المشكلة أو القضية على الصعيد العالمي.

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع اعتماد أدوات التدقيق والتحقق عن بعد على المستوى المحلي وفي دعم التجارة الدولية. ويؤدي عدم وجود توجيهات دولية بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد إلى اتباع نهج متفاوتة، وعدم اتساق، والتباس بشأن تعريف ماهية الممارسات المقبولة. وإن توجيهات الدستور الغذائي بشأن التدقيق والتحقق عن بعد تشكل مساهمة أساسية في التوحيد العالمي لممارسات التدقيق ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يتصل العمل المقترح اتصالا مباشرا بغايات هيئة الدستور الغذائي، على وجه التحديد، الهدف الأول والخامس من الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025، "معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب"، و"تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة". وبشكل خاص، يتصل هذا العمل بالهدف الاستراتيجي 1-2 "ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية" حيث تتمثل النتيجة في "استجابة الدستور الغذائي في الوقت المناسب للقضايا المستجدة ولاحتياجات الأعضاء". وسوف يتناول هذا العمل الثغرة في التوجيهات المتعلقة باستخدام نظم التدقيق والتحقق عن بعد وتطبيقها بصورة متسقة.

6- معلومات عن العلاقة بين الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي القائمة فضلًا عن الأعمال الأخرى الجارية

إن صياغة خطوط توجيهية ومبادئ محددة، عند الاقتضاء، بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية ستكمّل النصوص الحالية للجنة. ويشمل ذلك مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة (CXG 20-1995) *والخطوط التوجيهية المتعلقة بتصميم وعمل وتقييم واعتماد نظم تفتيش الواردات والصادرات الغذائية ومنحها شهادات المصادقة بما في ذلك المرفق: المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بإجراء البلد المستورد لتقييم نظم التفتيش والمصادقة الرسمية الأجنبية* (CXG 26-1997). وستكون التوجيهات المحددة كفيلة بالمساعدة في التطبيق والاستخدام المتسقين للأدوات البديلة للمراجعة والتحقق وتوضيح الظروف حيث يكون استخدامها مناسبًا.

وقد تستوجب الوثائق الحالية للجنة تعديلات طفيفة حيث تحتوي على سبيل المثال إشارة محددة إلى تقييم أو مراجعة أو تفتيش مادي، لمزيد من التوضيح بأن التوجيهات أو المبادئ نفسها تسري في الحالات التي يمكن الاتفاق فيها على أنه من المناسب استخدام بديل عن التدقيق أو التفتيش في الموقع. وكانت مجموعة العمل الإلكترونية قد سبق أن أنجزت تقييمًا أوليًا للنصوص ذات الصلة من أجل مساعدة اللجنة في هذا الجزء من العمل.

7- تحديد أي حاجة للحصول على مشورة علمية من الخبراء وتوافر تلك المشورة العلمية

لا حاجة إلى ذلك.

8- تحديد أي حاجة إلى إسهامات فنية في المواصفات من جانب أجهزة خارجية كي يتسنّى التخطيط لها

لا حاجة إليها في الوقت الراهن.

9- الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد بما في ذلك تاريخ البدء بالعمل والتاريخ المقترح لاعتماد العمل عند الخطوة 5، والتاريخ المقترح لاعتماده من قبل الهيئة؛ لا ينبغي للجدول الزمني لوضع مواصفة أن يتعدى الخمس سنوات عادة.

رهنًا بموافقة هيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في عام 2022، يرجى التعجيل بالعمل الجديد (أي في غضون دورتين للجنة).